

بما أن أحابيث السوريين اليوم تتمحور حول الطبقات الكتلونية والفوالة والصهوة، فلا بد من ذكر الصدعيين الأكبر في حياتنا، صدع الثقة بينما وبين الحكومة التي تقفاليوم أمام فرصة عظيمة للبلديه برأبه عبر أمر واحد فقط: الشفافية. وليس مطلوباً منها أكثر من إجراءات بسيطة تعلن عبرها بياناتها وتفاصيل ما يجري، وهنا الصدع الثاني: البيانات، هنا، نمتلكها؟

١٢ عاماً من الحرب التي لم يمر مثلاً على أحد، وما نزال نعاني نقص البيانات، ١٢ عاماً هجر خالها الملايين، وسافر الملايين، ومات مئات الآلاف، وما تزال بياناتنا منقوصة أو غير موجودة أساساً، ولعل مشروع إعادة هيكلة الدعم أظهر هذا النقص بأبغض صوره، وهذا يعيينا إلى تلك الأيام لسؤال النازل:

الذي يجور على وضع الحرب ولردان: كيف كان يتم التعامل مع المتضررين من دون بيانات أو بيانات أولية سريعة؛ وكيف يتم التعامل اليوم خاصة أن الوضعين متشابهان جداً من حيث النزوح ونفرق الناس بين المدن والقرى ومراكم الإيواء؟

وبالعودية لموضع الثقة، فإنها في هذا الباب وهذا الوقت بالتحديد، ليست أمراً نفسياً سيحسن نظره الناس لمؤسسات الدولة فقط، أو خطوة يبني عليها مستقبلاً، بل هي تتعلق باستمرار التشجيع على جمع التبرعات، وكسر الحصار، والاتفاق والموافقة الصادقة الحقيقية من الناس على أن تكون الحكومة

هي الجهة الوحيدة المخولة بالإلقاء والرعاية، والحدث من قبلهم على توجيه كل ما يأتي من المجتمع إليها لأنها الجهة الأقدر والأكثر أماناً وثقة بوصول ما يجب أن يصل إلى من يجب أن يصل إليه.

الشعبية تجاه كارثة الزلزال، فهو ليس دقيناً،  
وحتى لو كان، فهو ليس غريباً ولا مخيباً، بل هو  
منطق الأمور، فمشاعرنا كأفراد اليوم غيرهامنذ  
أسبوع، خاصة أن الأغلبية العظمى من السوريين  
تعاني المعاناة ذاتها من فقر وقلة وأوضاع معيشية  
صعبة جداً، وأنهم ما ترکوا شيئاً بالإمكان تقديم  
إلا وقمنوه للدرجة جعلتنا جميعاً نفاجأ رغم معرفتنا  
بمعدن أهالي هذه البلاد، وأنهم حتى لو استمروا،  
فإنهم في المرحلة الحالية ما عادوا قادرين على التأثير  
 بشكل كبير، لأن الكارثة انتقلت إلى مستوى جديد  
 لا أحد غير الدولة أو الدول قادرة على معالجتها أو

وما يخشى حدوثه هو فتور رهبة الحكومة والمؤسسات التابعة لها، هذا إن افترضنا أنها لم تفت، لأن ما يتم نقله عن طريق الإعلام الرسمي لا يوحي باستجابة على قدر الحدث، ولا يجيب عن الكثير من الأسئلة التي كنا أهلاً منها، قاد بتأكيدها في الأيام الأولى، معاً

الحالة الصدمة التي كانت واضحة على الجميع، أما اليوم، أي بعد ١٨ يوماً من الكارثة، فيجب أن نرى ونسمع عن معطيات وإجراءات جديدة، خاصة أن الحكومة ومنذ نحو عشرة أيام، أعلنت أنها انتقلت من خطة الإغاثة الإسعافية إلى خطة الاستدامة، ومع

هذا، ما تزال المطبات شحيحة جداً، والمؤتمرات الصحفية التي أقيمت وتقام تحدثت عن كل الماضي بالعلوم تقريباً، وبأرقام بسيطة وقليلة جداً، فهل يستطيع أحد أن يعطيانا مثلاً نسبة أعداد المقيمين في مراكز الإيواء ونسبة الذين لجؤوا إلى القرى ونسبة

محاجي المأوى وسبب محاجي الطعام والباس: موضوع البيانات ينسحب أيضاً على أمر آخر، وهو ما يفترض أنه قد تم تجهيزه للاستفادة من تجميد العقوبات المؤقتة، وهل تملك الوزارات تصوراً واضحاً وأرقاماً دقيقة عن احتياجاتها أم إنها بدأت به بعد التجميد؟ الأمر الذي سيحد من الاستفادة بالختصار شديد، حاجتنا اليوم للبيانات، أفراداً وجهات، صارت أكبر من ذي قبل بكثير، وسيبني عليها نجاحنا أو فشلنا، ثقتنا أو عدمها، نهضتنا

# **مجلس الوزراء يقر خطة العمل الوطنية للتعامل مع تداعيات وآثار الزلزال الحكومة تدرس خيارات التعويض على المتضررين وتأمين مساكن مؤقتة بديلة عن مراكز الإيواء الخدمي**



الوطن

تداعيات هذه الكارثة التي أصابت عشرات الآلاف مع المنظمات الدولية لإعادة تأهيل المراكز ا

كما تضمنت الخطة إعطاء الأولوية لشروعات الإنماءات العامة في تنفيذ مشروعيات إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة والعمل على بناء تحف سكنية سريعة الإنشاء، إضافة إلى تأمين مسؤولية بديلة عن مراكز الإيواء ذات الطابع الخيري لإعادتها الخدمة التي كانت تقدمها.

وشهدت الخطة على تفعيل خطط الطوارئ وإخلاء الكوارث والدفاع المدني وتأمين مستلزماتها وإيصال الأولوية لتأهيل العوادر للتعامل معها، ومتتابعة الدعم النفسي للتواصل مع الأطفال لمساعدتهم تخطي آثار الأزمة وتأمين حماية خاصة للأطفال الذين فقدوا أسرهم.

وفي سياق السيناريوهات المطروحة لتأمين سكرانهات منازلهم من جراء الزلزال، تم تكليف واآشغال العامة والإسكان تأمين مقارات إقامة وصول بديل مؤقت في كل من محافظتي حلب واللاذقية، حيث تم اختيار موقعين لتنفيذ عدد من المباني المحافظات، وإصدار وثائق ثبوتية مؤقتة (بدل تاليف) إلى حين استكمال إصدار وثائق دائمة للعائلات المتضررة، ومتتابعة تقييم الواقع الراهن للسدور وإعادة تأهيل المدارس والمشافي وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، ومتتابعه الأضرار للتوعيـش على المترضرين، مشيراً إلى أن الأضرار التي حصلت من جراء الزلزال كبيرة جداً، وتطول مختلف القطاعات وألاف المباني بين (منها، وأيل للسقوط، ومتتصدع) ما يتطلب البحث في كل المقررات والطروحـات المقـدمـة من مختلف الجهات للحصول بشكل كبير، لأن الكارثـة انتقلـت إلى مستوى جـيد لا أحد غير الدولة أو الدول قادرـة على معالجـته أو

الأسر في المناطق المنكوبة.

وشملت الخطة الوطنية المقـدـمة من اللجان الوزارية (الخدمـات والبنيـة التـحتـية، التـنـمية البـشـرـية، الـاـقـتصـادـيـة، المـوارـدـ الطـاـقةـ). دـعمـ سـبلـ العـيشـ وـالـخـدـمـاتـ الـأسـاسـيـةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـمـكـوبـةـ، وـتـأـمـيـنـ مـسـتـلـزـمـاتـ الـأـسـرـ الـمـتـضـرـرـ بـشـكـلـ مـنـظـمـ، وـمـوـاصـلـةـ اـسـتكـمالـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ لـبـنـاءـ قـاعـدةـ مـكـامـلـةـ وـتـحـديـثـهاـ بـشـكـلـ مـسـتـمـرـ وـفقـ حـجـمـ وـطـبـيعـةـ الـضـرـرـ، كـذـلـكـ تـحـديـثـ قـائـمـةـ الـاـحـتـيـاجـاتـ مـنـ الـدـولـ الشـفـقـةـ وـالـصـدـيقـةـ وـالـمـنـظـمـاتـ، وـالـإـسـرـاعـ فـيـ إـنـجـازـ عـلـمـ الـفـرـقـ الـمـشـكـلةـ لـتـحـديـثـ الـبـيـنـةـ الـآـيـلـةـ لـلـسـقـوـطـ، وـأـكـدـ رـئـيسـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ ضـرـورةـ الـتـنـسـيقـ مـعـ جـمـعـ الـشـرـكـاءـ الـوطـنـيـنـ مـنـ قـطـاعـ أـعـمـالـ وـجـمـعـيـاتـ أـهـلـيـةـ وـنـقـابـاتـ وـاتـحـادـاتـ وـمـجـمـعـاتـ مـلـتـابـعـةـ الـخـطـةـ الـوـطـنـيـةـ، كـذـلـكـ اـسـتكـمالـ إـعـادـ مـشـرـوعـاتـ الـصـكـوكـ الـقـاـنـوـنـيـةـ الـمـطـلـوبـ اـعـتـمـادـهـ وـوـضـعـهاـ مـوـضـعـ التـنـفـيـذـ فـيـ الـرـحـلـةـ الـمـقـبـلـةـ، بـمـاـ يـسـهـمـ فـيـ الـتـعـاطـيـ وـالـاسـتـجـابـةـ أـفـضلـ مـاـ يـمـكـنـ مـعـ تـدـاعـيـاتـ الـكـارـثـةـ الـتـيـ تـعـرـضـتـ لـهـ الـبـلـادـ، وـأـوـضـعـ الـمـهـنـدـسـ عـرـفـونـسـ أـنـ الـدـوـلـةـ تـدـرـسـ كـلـ الـخـيـارـاتـ الـلـتـعـوـيـشـ عـلـىـ الـمـتـضـرـرـينـ، مـشـيرـاـ إـلـيـ أنـ الـأـضـرـارـ الـتـيـ حـصـلـتـ مـنـ جـرـاءـ الـزـلـزاـلـ كـبـيرـةـ جـداـ، وـتـطـوـلـ مـخـتـلـفـ الـقـطـاعـاتـ وـأـلـافـ الـمـبـانـيـ بـيـنـ (ـمـنـهاـ، وـأـيـلـ لـلـسـقـوـطـ، وـمـتـصـدـعـ)ـ ماـ يـتـطلـبـ الـبحثـ فـيـ كـلـ الـمـقـرـرـاتـ وـالـطـرـوحـاتـ الـمـقـدـمـةـ مـنـ مـخـتـلـفـ الـجـهـاتـ، وـتـقـيمـهاـ مـنـ لـحـانـ الـسـلـامـةـ الـاـنـشـائـةـ، وـالـتـعـاوـنـ

**أغلب المنشآت تعمل بطاقةها الدنيا .. رئيس منطقة العرقوب الصناعية لـ«الوطني»: لا داعي للتسويق.. لسنا الأفضل ولكننا الوحيدون**

الصناعات اليوم تعيس مرحلة ركود قاسٍ يحيط بالكلمة الأولى، يرافقه ارتفاع سعر المواد الأولية، نتيجة ارتفاع المستلزمات على الصناعي، الأمر مرتبط بالاستيراد والعقيدات المفروضة، استيراد بعض المواد الأولية المسموح باستيرادها عبر المنصة.

ودعا دركلت إلى ضرورة إخراج استيراد المواد الأولية التي تدخل في الصناعة من خارج المنصة، من أجل أن يعود تدفق المواد الأولية وسهولة وعودة الإنتاج إلى سابق عهده، لافتاً أن معاناة جميع الصناعيين في البلد مشابهة لمعاناة جميع في المواد الأولية ولو كان النقص يجيء من العامل الصناعي لا يمكنه التحكم في دون الجزئية، فمثلاً صناعة البرادات لا تتحكم من وجود محركات ومادة النحاس، وصناعات أخرى تحتاج إلى حديد البليت، لذلك دوران عجلة الإنتاج يرتبط بفتح باب الاستيراد للمواد الأولية الدخيلة في الصناعة من دون قيود أو تعقييدات وهذا من إخلاص باب التهريب وتغيير التكاليف التي بالنسبة للمنتجات الصناعية على المستهلك.

من تلبية رغبة الزبيون بالكلمة التي يريدوها، يفرض عليه كمية لا تنتج المصانع أقل منها والجنة أن العمل بأقل من هذه الكمية ليس مربحاً.

وبين المدير التجاري في أحد أكبر المصانع في سوريا «أر» أن قلة المواد الأولية هي سبب التحكم بالأعمال، ولم تعد لدينا القدرة على العمل كما يرغب الزبائن بل نعمل حسب طبيعة عمل الشركة والتعليمات المفروضة بحسب التكاليف المتغيرة يومياً فمثلاً صب قالب معين لا يمكن أن يتم بآقل من نصف طن، لأن إنزال القالب إلى الفرن يكلف حوالي نصف مليون ليرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وصب أقل من هذه الكمية خسارة للمعمل، وهنا ندخل في جدل واسع مع الزبائن ونكون محرجين بهذه الشروط، لذلك نطلب منهم تقسيم الكلمة بين أكثر من زبون.

بالتأكيد لستا سعيدين بهذه الشروط لكنها مفروضة علينا بسبب قلة المواد الأولية وارتفاع تكاليف التشغيل.

رئيس منطقة العرقوب الصناعية بمدينة حلب تيسير دركلت أكد في تصريح لصحيفة «الوطن» أن أغلب المعامل اليوم تعمل بطاقتها الدنيا، وجميع

**هل أصاب الزلزال قطاع التأمين؟**  
**ملدم لـ«الوطن»: مؤسسات اقتصادية مؤمنة ضد الكوارث ومنها الزلازل**  
**آغا لـ«الوطن»: مقترح لالتزامية تأمين جميع المباني في سوريا**



عربش لـ«الوطن»؛ قطاع  
التأمين بحالة شلل نتيجة  
لتدخلات من جهات لا  
علاقة لها بمساسته

يشكل عام لتأمين انطلاق العملية الانتاجية.  
وأشار عربش إلى أن السياسات المتبعة اليوم لم تعط القطاع الخاص أبعاده فهي ما زالت تمارس دور الوصاية على أساس أنها هي الجهة المنوط بها إدارة كل العملية الاقتصادية والخدمة في بلدنا وهو يوفر سلباً في واقع الحياة المعيشية والواقع الاقتصادي.  
ولفت عربش إلى أنه من الواجب تأمين انسياب السلع بشكل مناسب ريثما يستطيع الاقتصاد المحلي إنتاج كل ما يحتاجه من سلع وخدمات، إضافة إلى الأسعار المنخفضة التي تقف الحكومة عاجزة أمامها، أو تغض النظر عنها، والواقع المعيشي الآن ما قبل كارثة الزلازل الأخير كان صعباً وأزداد بعد الكارثة.  
وأشار عربش إلى غياب الثقافة التأمينية في سوريا وقطاع التأمين كغيره من القطاعات بحالة شلل نتيجة التدخلات من جهات لا علاقة لها مباشرة بسياسة هذا القطاع، مبيناً أن الحكومة أيضاً ترغب بأن تكون وصية على هذا القطاع وتدفع بالقدماء بالمؤسسة السورية للتأمين على حساب جميع الشركات الخاصة وهي أيضاً تتعتقد أن الشركات الخاصة يجب أن تدار وتعمل وفقاً للوبيوية وزارة المالية وهيئة الإشراف على التأمين التي يتبع لها هذا القطاع.  
ونتمنى عربش نشر الثقافة التأمينية في ضوء ما يحل بنا ونخن بحاجة إلى أن ندرك أهمية التأمين بحياتنا ونبادر إلى إجراءات بحيث يكون عند المواطن رغبة وقناعة بالتأمين على ممتلكاته ضد الأخطار والزلزال والكوارث.

تقديم مشروع يالزامية التأمين لكن يصعب حالياً التكهن بنتائجـه حالياً فهو مازل فكرة قيد الدراسة.

عميد كلية الاقتصاد الدكتور عمار آغا بين أن هناك قراراً صادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٩٦ لعام ٢٠٠٩، يلزم القطاع العام كله بالتأمين ضمن المؤسسة السورية للتأمين ضد الزلازل، كمبان ومدارس ومستشفـات بالقطاعين العام والخاص ضمن المؤسسة السورية للتأمين، لكن هذا القرار لم يفعل.

وأكـد آغا في تصريح خاص «للوطن» أن صعوبة تفعيلـه تكمن في حاجته لأموال هائلة فوق طاقة المؤسسة السورية للتأمين، إضافة إلى أن العقوبات والمقاطعة حالت دون موضع إعادة التأمين مع شركـات التأمين العالمية.

وأشار آغا إلى أن إمكانية إعادة التأمين ضمن شركـات صديقة عربية وغربية، مبينـاً أنه لا يمكن استغلال فترة تجمـيد العقوبات المفروضة على سوريا بما يخص الشق التأميني لقصر الفترة وعجزـها عن استكمـال عملية التأمين خلالـها.

وتحـول مشاركة رجال أعمال سوريين بفتح شركـات تأمين خارجـ القطر والمساهمة بإعادة الإعمار ضمن عملية التأمين أكد آغا أنه مقترن ضعيفـاً بسبب صعوبـات التحـويل المرتـبط بالعقوبات المفروضة على سوريا.

ولفت آغا إلى مقترن يمكن تطبيقـه في المرحلة الراهـنة يساهم بتفعـيل قطاع التأمين ومشاركتـه بإعادة الإعمار، ألا وهو إنشـاء مجمع تأميني تـشـترك فيه جميع الشركات

**هجمات إلكترونية باسم الحكومة لنشر برمجيات خبيثة على الأجهزة  
مدير مركز أمن المعلومات في الهيئة لـ«الوطن»: الحكومة لا تستخدم  
هذه الأساليب لتقديم الدعم أو المعونات لاغاثة المتضررين**

على حساب معاناة السوريين، نتيجة كارثة الزلزال الأخيرة، وسرقة البيانات الشخصية من الهواتف الذكية للمتضاربين بعد تشغيل البرمجيات الخبيثة واختراقات الحسابات بهدف الابتزاز، أو استخدام هذه الهواتف في شن هجمات لأهداف وغايات أخرى.

ولفت في ختام حديثه إلى أن مركز أمن المعلومات يتمتع عدم الاستجابة لهذا الرابط أو الروابط المماثلة وإدراك أن الحكومة السورية لا تقوم باستخدام هذه الأساليب لتقديم الدعم أو المعونات أو الإغاثة للمتضاربين وإنما لديها آلياتها الخاصة من خلال الجهات المعنية، وعندما تقوم الجهات الحكومية بإطلاق أي خدمات إلكترونية تقوم بالإعلان عن ذلك عبر وسائل الإعلام الرسمية من خلال ندوات حوارية للتعرفي بالخدمة وأالية استخدامها وكيفية عرض قوائم بيانات أملاً في استجرار تمويل المواطن وجواز السفر الإلكتروني.

وأوضح سليمان أنه في التحذير الأخير انتشرت روابط في مواقع تتحلل صفة الحكومة السورية أو جمعيات ومنظمات أهلية تهدف إلى جمع المعلومات عن المواطنين السوريين وتنشر برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحملة، وعند فتح الرابط يظهر المستخدم نموذج إدخال بيانات شخصية ومن ثم يتم توجيهه الضدية إلى صفحات أخرى تحوي برمجيات ضارة، خاصة بالأجهزة المحمولة.

وعن أهمية التحذير أكد سليمان أن أهميته تتبّع من أن هذه التهديدات تتسبّب في الكثير من الأضرار أهلهما، زعزعة ثقة المواطن بالحكومة بسبب اعتقاده بأنه تم إهمال طلبه ولم يتلق أي استجابة، إضافة إلى سرقة معلومات عدد كبير من المواطنين واستخدامها بطريق غير شرعية من أهلهما عرض قوائم بيانات أملاً في استجرار تمويل من المنظمات أو الجمعيات التي تعنى بالشأن الإنساني وأوضحت سليمان أنه في التحذير الأخير انتشرت روابط في مواقع تتحلل صفة الحكومة السورية أو جمعيات ومنظمات أهلية تهدف إلى جمع المعلومات عن المواطنين السوريين وتنشر برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحملة، وعند فتح الرابط يظهر المستخدم نموذج إدخال بيانات شخصية ومن ثم يتم توجيهه الضدية إلى صفحات أخرى تحوي برمجيات ضارة، خاصة بالأجهزة المحمولة.

وعن أهمية التحذير أكد سليمان أن أهميته تتبّع من أن هذه التهديدات تتسبّب في الكثير من الأضرار أهلهما، زعزعة ثقة المواطن بالحكومة بسبب اعتقاده بأنه تم إهمال طلبه ولم يتلق أي استجابة، إضافة إلى سرقة معلومات عدد كبير من المواطنين واستخدامها بطريق غير شرعية من أهلهما عرض قوائم بيانات أملاً في استجرار تمويل من المنظمات أو الجمعيات التي تعنى بالشأن الإنساني وأوضحت سليمان أنه في التحذير الأخير انتشرت روابط في مواقع تتحلل صفة الحكومة السورية أو جمعيات ومنظمات أهلية تهدف إلى جمع المعلومات عن المواطنين السوريين وتنشر برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحملة، وعند فتح الرابط يظهر المستخدم نموذج إدخال بيانات شخصية ومن ثم يتم توجيهه الضدية إلى صفحات أخرى تحوي برمجيات ضارة، خاصة بالأجهزة المحمولة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة المهندس سلمان سليمان أن المركز يقوم من خلال مهامه بالاهتمام بأمن معلومات الشبكة والإبلاغ والتحذير الأمني برصد ومتابعة تهديدات الأمن السيبراني، سواء من خلال عمليات الرصد التي يقوم بها أمن البلاغات التي يتلقاها من العديد من المصادر والمختصين في مجالات الأمن السيبراني، حيث يقوم المركز بدراستها وتحليلها ونشر التحذير الأمني المناسب، وفي إطار ذلك حذر مركز أمن المعلومات من انتشار الكثير من الروابط الاحتيالية مؤخراً لشن هجمات تصيد واحتيال لجمع معلومات شخصية مثل (الاسم الثلاثي والعنوان وأرقام التواصل) ونشر برمجيات خبيثة تنتهك خصوصية المستخدمين وتخترق أجهزتهم المحملة، وقد تم استغلالجائحة كورونا سابقاً بالأسلوب نفسه.

حضر مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمة الشبكة من انتشار الكثير من الروابط الاحتيالية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تستغل الأوضاع الأخيرة لشن هجمات تصيد عن طريق روابط مزيفة تتحل صفة الحكومة السورية أو جماعيات خيرية تقوم بجمع معلومات عن المواطنين السوريين وتشتت برمجيات خبيثة على أجهزتهم المحمولة. ودعا مركز أمن المعلومات لعدم الاستجابة لمثل هذه الروابط، وإدراك أن الحكومة السورية لا تقوم باستخدام هذه الأساليب باستجابتها لتقديم الدعم أو المعونات الإغاثية للمتضاربين، وإنما يتم ذلك عبر وسائل الإعلام الرسمية وصفحات الجهات العامة المعنية على وسائل التواصل الاجتماعي.